القانون أثار جدلا شديدا منذ ظهوره ..والحكومة قد ترده لـ"المالية" للدراسة

«شراء المديونيات» يضع علاقة السلطتين على «المحك»

عالية الخالد

مبارك الحجرف

فيصل الكندري: جلسة 10 يناير مفصلية.. وإعادة تقارير "المالية" إلى اللجنة وأد للقوانين الشعبية

أطالب بالتصويت على قوانين شراء المديونيات و"المتقاعدين" و"الفوائد غير القانونية" بالمداولتين

مبارك الحجرف: حضور جلسة «القروض» وإقرار القانون .. واجب مستحق

عالية الخالد: معالجة ملف «المديونيات» تحتاج إلى حلول دائمة لا تخل بمبدأ العدالة والمساواة

تزداد الأجواء السياسية سخونة على وقع القوانين المالية التي يريد نواب المجلس إقرارها في جلسته غدا ، خصوصا "شراء المديونيات" ، ففي الوقت الذي تفكر الحكومة جديا بحسب مصادر في رد القانون للجنة المالية لمزيد من الدراسة ، يرى نواب مجلس الأمة أن القانون جاهز لإقراره ، ولا يحتاج إلى مزيد من الدراسة.

في هذا الإطار أكد النائب فيصل الكندري رفضه إعادة القوانين التي وافقت عليها لجنة الشؤون المالية والخاصة بشراء قروض المواطنين ورفع المعاشات التقاعدية إلى اللجنة مرة أخرى سواء للدراسة أو لأي سبب آخر.

وطالب الكندري في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة بالتصويت في الجلسة المقبلة على المداولتين لهذه القوانين، مبينا أن طلب الحكومة مزيدا من الدراسة يعتبر وأدا لهذه القوانين.

وقال الكندري إن جلسة 10 يناير المقبلة "غدا" ستكون مفصلية مؤكدا رفضه أي تسويف أو مماطلة أو عقد أي صفقات ما بين الحكومة وبعض النواب.

وأضاف الكندري إن ما يجري تداوله في وسائل الإعلام بخصوص قضية القروض فيه لبس ومغلوط مشيرا إلى أن القانون المقدم يقضي بشراء القروض وليس إسقاطها .

وبين أن الدولة ستقوم بشراء أصل الدين من البنوك وتسقط الفوائد عن المواطنين ثم تخصم بدل المعيشة الذي تدفعه الحكومة للمواطنين وقيمته 120 دينارا مقابل أصل الدين، وبالتالي أصل الدين سيعود إلى الدولة.

وأوضح أن الأرقام المتداولة بأن القروض تبلغ 14.6 مليار دينار غير صحيحة لأن القروض الاستهلاكية والقروض الشخصية الواردة في القانون لا تتجاوز المليارين دينار.

وشدد الكندري على أن الجلسة المقبلة هي جلسة مفصلية مضيفا "إما أن نكون نوابا نمثل الأمة وصريحين وواضحين أمام قانون شراء مديونيات المواطنين أو غير ذلك من خلال التصويتات التي ستبين في الجلسة أو لنجلس في بيوتنا أفضل".

ولفت الكندري إلى أن طلب الحكومة المزيد من الدراسة يعني وأد القانون من خلال إرجاعه و" قبره" في اللجنة.

وأضاف إن التسويف باستخدام المصطلحات والطعن في تصريحات الزملاء من النواب الذين هم مع الشعب الكويتي وشراء مديونياتهم أصبح اليوم إبراء ذمة، وإن الجلسة المقبلة ستكشف من مع الشعب ومن مع الكرسي.

وقال الكندري: بخصوص الاجتماع الذي تم بين الحكومة والمجلس فإن رئيس الحكومة قال في بداية الاجتماع " قد تكون هذه آخر مرة أقعد معاكم" مشيرا إلى أننا نفهم هذا الأمر سياسيا وإنه يعتبر تهديدا بالحل ومن يقول إنه لم يكن هناك تهديد بالحل فهذا غير صحيح.

وقال "الحل لن يخيفنا يا أخ سمو الرئيس فلديك ورقتك وقلمك وارفع عدم التعاون إذا كنا اليوم متمسكين برفع المعاناة عن الشعب الكويتي فلا يهمنا وأهلا وسهلا بأي إجراء لحل مجلس الأمة"

وكشف الكندري عن أن رئيس مجلس الوزراء تطرق أيضا خلال الاجتماع إلى كثرة الأسئلة البرلمانية للوزراء، وبين الكندري أن هذا حق دستوري للنواب وبالعدد الذي نريده خصوصا أن بعض هذه الأسئلة تفيد الوزراء وتكشف لهم عن بعض الحقائق، بالإضافة إلى أنه طلب أيضا أن يكون للقوانين الشعبية المزيد من الوقت للدراسة.

وأفاد الكندري أن أعضاء اللجنة المالية هم على قدر من الكفاءة النيابية وعلى قدر المسؤولية ورفعوا التقرير إلى مجلس الأمة مطالبا النواب بالتصويت على كل القوانين في المداولتين وهي قانون شراء المديونيات وقانون المتقاعدين وقانون الغاء الفوائد غير القانونية.

ولفت الكندري إلى أن الحكومة كانت كريمة مع التجار في السابق ولم تقل لهم إنها تحتاج إلى مزيد من الدراسة في أزمة المناخ التي كلفت مليارات الدنانير علي الدولة لـ 110 تجار فقط ، كما لم تقل إنها تحتاج إلى وقت في الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 2008 عندما دعمت البنوك بمئات الملايين.

ونوه كذلك إلى "الهبات الخارجية أو الدعم بالمليارات لبنوك بعض الدول من دون فوائد أو بفوائد قليلة، بينما عندما وصل الأمر إلى الشعب الكويتي تقولون "نحتاج إلى وقت لمزيد من الدراسة".

وبين الكندري أن دول الخليج أسقطت قروض مواطنيها مرات عدة ولم نر هذه الدول تتعذر بعدم وجود ميزانيات بل بالعكس فإن جميع هذه الدول تطورت وقامت بتنفيذ مشاريع حيوية واستثمارات كثيرة ولم تتذرع بشيء.

وتساءل الكندري " نريد أن نعرف اليوم من الذي يقوم بالتأزيم، هل نحن لأننا نطالب بمساعدة الشعب الكويتي الذين قاموا بأخذ القروض نتيجة حاجتهم الماسة".

ولفت الكندري إلى أن الحكومة والبنك المركزي تقاعسوا في مراقبة البنوك ومنحها أنواعا من القروض للمواطنين، مشيرا إلى أن القرض الإسكاني الذي تبلغ قيمته 70 ألف دينار "هل تمنحه البنوك لمن يريد من دون اشتراط البناء".

وختم الكندري "لا يعتقد الشعب الكويتي أن المجلس أو الكرسي أعز لدي من الشعب الكويتي".

من جهته رأى النائب مبارك الحجرف أن «حضور جلسة القروض و إقرار القانون ليس محل نقاش بل واجب واستحقاق».

وقال الحجرف إن «تقدير الموقف لم يكن بيوم ضد أشخاص ليكون اليوم مع غيرهم، والانحياز لمطالب الشعب ليست تكسبات انتخابية كما يزعم البعض بل احتياجات أساسية أرهقت كاهل الشعب في ظل حكومات أهملت المواطن»، مشددا على أن «حضور جلسة القروض و إقرار القانون ليس محل نقاش بل واجب و استحقاق».

من ناحيتها قالت النائبة عالية الخالد : "رأيي في قضية شراء المديونيات معلن، بأهمية السير وفق نهج ورؤية مستقبلية تحقق الاستقرار والعدالة من دون الضرر بأحد"، مضيفة إن "هذا القانون قد يسقط دستوريا من باب عدم تحقيق العدالة الاجتماعية".

ولفتت إلى أنه "حينما أجد ثلث الشعب مقترضا فلدي مشكلة، حول أسباب لجوء 530 ألف شخص إلى الاقتراض"، معتبرة أن "حل المشكلة ليس في إسقاط القروض".

وبينت أن التحليل الموضوعي للمشكلة التي حدثت بسبب سوء إدارة الدولة وشيوع المفسدة فيها ، يشير إلى أن سبب الاقتراض بخلاف القروض الاستهلاكية كان الوصول إلى حقوق أساسية بشراء منزل ، والتعليم ، والعلاج في الخارج، وهنا صميم المشكلة.

وأوضحت الخالد أن "تخصيص ميزانية عظيمة بقيمة 14 مليار دينار لحل مشكلة القروض سيكسر ميزانية الدولة"، متسائلة "ما الضمان بعد سنوات عدة لا يوجد لدينا مشكلة أخرى للقروض؟".

واعتبرت أن اتخاذ القرار في هذه القضية أمانة، مطالبة بحل جذري للمشكلة من خلال فتح السوق وفرص العمل وتوفير الوظائف لإيجاد بديل عن القروض لمن يحتاج إلى المال لسد حاجته وإيجاد آلية بديلة للإدارة السيئة من الدولة لهذا الملف.

وذكرت إن " حل القضية يتطلب إعادة النظر في سياسة التوظيف ومساعدة الشباب في مشاريعهم الصغيرة والمتوسطة"، مؤكدة أن "لدينا مبادرات وصناعات محلية تتسرب وتذهب إلى دول الخليج ومبادرين يذهبون إلى الخارج".

وطالبت بإنعاش سوق العمل بخلق وظائف وفرص أخرى جديدة ، وتطوير الوظائف التي تقف إلى الآن عند حدود سنة 1960، مضيفة " يجب تسخير هذا الحماس لمعالجة قضية القروض بالشكل الصحيح لأن قانون إسقاط القروض ليس هو الحل" .

وأعربت الخالد عن تمنياتها بوجود مبادرة نيابية تطالب الحكومة بتقديم تحليل بياني كامل لأسباب الاقتراض، للوقوف على مكامن الخلل والعمل على معالجتها في خطة زمنية سريعة.

وذكرت إن " هناك بدائل للشخص المتعثر قدمها أصحاب الاختصاص من خلال إعادة الجدولة"، مشددة على ضرورة أن يكون الحل آنيا ومستقبليا ضمانا لمستقبل الكويت وأبنائها .

5 نواب لإنشاء نيابة خاصة بشؤون السجون

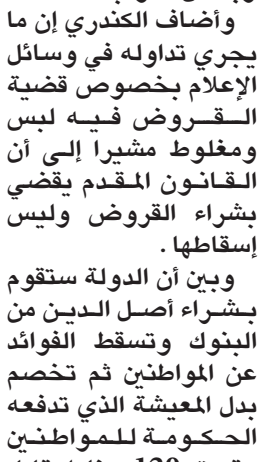
أحمد لاري

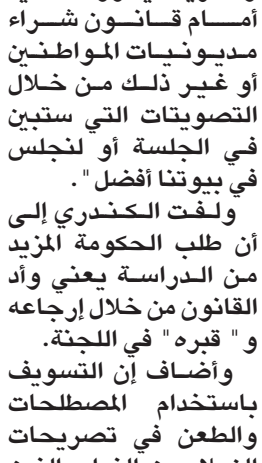
حمد المطر

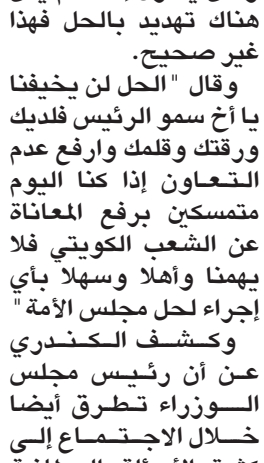
خليل أبل

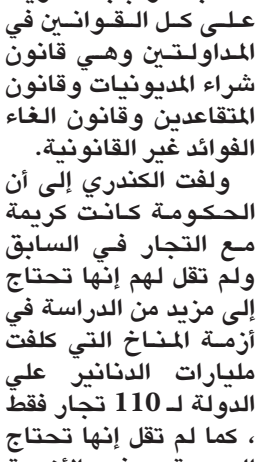
عبدالله فهاد

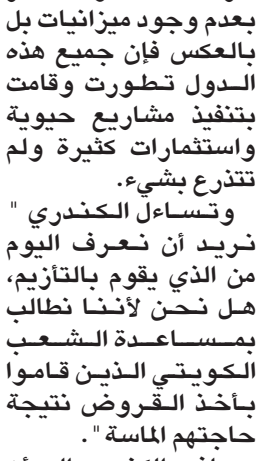
فيصل الكندري

أعلن 5 نواب عن تقدمهم باقتراح بقانون بتعديل المادة "56" من المرسوم بالقانون رقم "23" لسنة 1990 بشأن قانون تنظيم القضاء.

ويقضي الاقتراح الذي تقدم به كل من النواب أحمد لاري، ود. خليل أبل، وفيصل الكندري، وعبدالله فهاد، ود. حمد المطر، بإنشاء نيابة خاصة بشؤون السجون للإشراف على السجون وغيرها من الأماكن التي تنفذ فيها الأحكام الجنائية، ونص الاقتراح على ما يلي:

– بعد الاطلاع على الدستور،

– وعلى المرسوم بالقانون رقم "23" لسنة 1990 بشأن قانون تنظيم القضاء والقوانين المعدلة له،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

"المادة الأولى": يُستبدل بنص المادة "56" من المرسوم بالقانون رقم "23" لسنة 1990 المشار إليه النص التالي:

تنشأ نيابة مستقلة تسمى "نيابة شؤون السجون" وتشكل من مدير للنيابة ونائب للمدير وعدد كاف من أعضاء النيابة العامة، ويباشرون عملهم تحت إشراف النائب العام، وتختص بالآتي:

1 – الإشراف على السجون وغيرها من الأماكن التي تُنفذ فيها الأحكام الجزائية.

2 – إصدار الإذن بتفتيش المسجونين والأماكن التي تُنفذ فيها الأحكام الجزائية.

3 – التحقيق في شكاوى المسجونين والموقوفين.

4 – تنفيذ القوانين واللوائح ذات الصلة، واتخاذ اللازم فيما يقع من مخالفات.

5 – التأكد من عدم وجود محبوس بصفة غير قانونية، ولهم أن يطلعوا على دفاتر السجن وعلى أوامر القبض والحبس وأن يأخذوا صورا منها وأن يتصلوا بأي محبوس ويسمعوا منه أي شكوى يريد أن يبديها لهم.

–6 عدم السماح لغير العاملين بالمؤسسات الإصلاحية سواء القوات الخاصة أو أي جهة أخرى من الدخول للمؤسسات الإصلاحية إلا بإذن منها.

7 – التأكد من التعامل مع المسجونين بما يحفظ كرامتهم وعدم المساس بهم.

8 – النظر في طلبات المسجون التي يقدمها بشأن احتياجاته والبت فيها.

"المادة الثانية": يُلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

"المادة الثالثة": على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون والعمل به خلال ثلاثة أشهر من صدوره.

ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي:

تأتي أهمية إنشاء نيابة مستقلة تشرف على المؤسسات الإصلاحية لما لها من فاعلية في تحسين مستوى السجون، بحيث يكون هناك إشراف قضائي فعلي يجعل العاملين في السجون دائما تحت أعين جهات أعلى تستطيع محاسبتهم في حال وقوع أي أخطاء أو تجاوزات، فتتولى النيابة العامة قبول الشكاوى من المساجين وإجراء التحقيقات، حيث إن عمل جهات الشرطة بالمؤسسات الإصلاحية يختص بتنظيم حركة ودخول المساجين وغيرهم إلى السجن وحراسة المكان وتنفيذ تعليمات النيابة العامة، ويحظر في السجون كل ما ينافي كرامة الإنسان، أو يعرض صحته للخطر.

ومن المعلوم أن التفتيش والإشراف على السجون من النيابة العامة يعد من أهم الضمانات إن لم تكن أهمها لتحسين أوضاع المحتجزين وضمان مراعاة حفظ حقوق المساجين الإنسانية.

ونحن نرى أنه من الضروري إنشاء نيابة مستقلة للإشراف والتفتيش على السجون وأماكن الاحتجاز وتتشكل من أعضاء النيابة العامة للوقوف على أوضاع جميع العنابر والعيادات وزنازين الحبس الانفرادي والاطلاع على السجلات ومقابلة جميع الأشخاص الذين ترى مقابلتهم من مسؤولين ومحتجزين، ولها الحق في إجراء المقابلات في خصوصية ومن دون وجود شهود، وتقديم التوصيات والتقارير عن الأوضاع في الأماكن المشار إليها، وتقوم الآلية بعمل تحليل مستقل لنظام الاحتجاز، وتسعى إلى الردع الذي ينطلق من احتمالات كشف الانتهاكات والممارسات السلبية.

ويجب أن يتمتع أعضاء النيابة العامة بصلاحيات الاطلاع على جميع المعلومات المتعلقة بأعداد السجناء وأماكن الاحتجاز ومواقعها، إلى جانب جميع المعلومات ذات الصلة بمعاملة السجناء، بما في ذلك سجلاتهم وظروف احتجازهم، كما يجب أن يتمتعوا بحرية اختيار السجناء الذين يريدون إجراء مقابلات معهم، وإجراء مقابلات على انفراد وفي سرية تامة مع السجناء وموظفي السجن أثناء الزيارات، وعليهم تقديم توصيات إلى إدارة السجن وغيرها من السلطات المختصة.

6رسائل .. أضيفت على جلسته المقررة غدا

الحكومة تطلب من مجلس الأمة استعجال 9 مشاريع بقوانين

مجلس الأمة

طلبت الحكومة رسمياً من مجلس الأمة استعجال نظر 9 مشاريع بقوانين.

وأدرج الطلب الحكومي ضمن كشف الرسائل الواردة على جدول أعمال جلسة الثلاثاء.

1 – مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 26 لسنة 1962 بتنظيم السجون.

2 – مشروع قانون في شأن الاجتماعات والمواكب العامة.

3 – مشروع قانون بشأن المختارين.

4 – مشروع قانون في شأن شركات الأمن والحراسة الخاصة.

5 – مشروع قانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم 13 لسنة 1991 في شأن الأسلحة والذخائر.

6 – مشروع قانون بتعديل المادة (8) من المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية.

7 – مشروع قانون في شأن إقامة الأجانب.

8 – مشروع قانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم 67 لسنة 67 في شأن المرور.

9 – مشروع قانون بإنشاء مجلس الدولة.

على صعيد متصل أضيفت ست رسائل على جدول أعمال جلسة مجلس الأمة ليوم الثلاثاء وتحديدا على بند الرسائل الواردة ليصبح عددها 25 رسالة وهي كالتالي:

–رسالة من النائب محمد المهان يطلب فيها تكليف لجنة المرافق العامة ببحث المشكلة المتكررة لضعف جاهزية الجهات الحكومية لموسم الأمطار، على أن تقدم اللجنة تقريرها خلال ثلاثة أشهر.

–رسالة من النائب الدكتور حمد المطر يطلب فيها تكليف لجنة الشؤون الخارجية بدراسة مدى كفاية الاجراءات المتخذة من وزارة الخارجية لمواجهة حالات التعدي على المواطنين في خارج البلاد، على أن تقدم اللجنة تقريرها خلال شهرين.

–رسالة من وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ووزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني يطلب فيها استعجال نظر مشروعات القوانين.

–رسالة من نواب يطلبون فيها استعجال لجان المجلس إنجاز بعض التقارير.